خواطر اجتماعية :

الفلاح المصرى

بقلم المسيو مرسيل فانسنو

رئيس مجلس إدارة أسبتة الملازى المصرى

"هذه ترجمة المقال القيم الذى نشره مسيو فانسنو بمجلة القاهرة "لا ريفى دى كير" وعالج فيه مشكلة "الفلاح المصرى" برأى المعنى الخاص مع مراعاة الحقائق الواقعة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية" . المحرر

قد يعجب الذين يتتبعون مطالعة مجلة القاهرة " لا ريفى دى كير" من العودة الى الحديث فيها عن مسألة قد سبق للمسيو "مينوست" أن حللها بما لا مزيد عليه من الإيضاح الصراحة فى الجزء الصادر منها فى فبراير سنة ١٩٤١ . ولكن غرضنا اليوم إنما هو بسط بعض خواطر عن الحالة الاجتماعية من الناحية العملية لها اتصال بهذه المسألة الخطيرة .

على أن لمثل هذه المسألة خطورتها فيما يتعلق بمصر إذا نظر اليها من الوجهة الإنسانية بحتة أو من الوجهة الاقتصادية بحيث لا يستكثر التفكير فيها ولو فى فترة من الزمن مشوبة بهموم أخرى كثيرة .

قال المسيو "مينوست" فى تحليله المفرغ فى قالبه العلمى والانسانى " إنه لا مفر لنا من أن نختار أحد أمرين اثنين لا ثالث لهما فإما أن يعمل على اصلاح حالة الشعب بوقف تزايده واما أن يترك له الحبل على الغارب لينمو و يعيش فى مستوى يزداد انحطاطا كلما كثر عدده " .

لقد بسطت المعضلة على وجهها الصحيح وكان لاستنتاج صائبا ولكنه باعث على الأسف مما نعرفه جميعا من أن دون وقف نمو سكان الريف فى مصر صعوبات جمة ما برح يتراجح أمامها المشترع والحكومات . فهل معنى ذلك أنه يجب الاستسلام للأمر الثانى ومشاهدة التزايد فى انحطاط معيشة الفلاح ومستواه الاجتماعى .

لا ينكر أن مسألة العدد لها شأنها فى مشكلة السكان بل هى ما برحت فى المقام الأول إلا أن هناك مسائل مستعجلة يقتضى الأمر حلها ريثما يتيسر العثور على العلاج بل العلاجات لأن الامراض الاجتماعية لا تشفى بمجرد طرق بسيطة لا يمكن الحيود عنها .

إن هناك شعبا يتضاعف عدده مع الأسف لكثرة ولكنه شعب موجود يعيش ويعمل ويتألم — يجب أن يستفيد منه من الناحية الاقتصادية وهذا الشعب في حالة تبعث على القلق أجمع على الاعتراف بها الذين اهتموا بدرسها من وزراء وساسة وعلماء اقتصاد وأطباء .

على أن هناك فكرة تحول في الخاطر عند مطالعة بعض التقريرات أو الاستماع إلى بعض التصريحات. أليس في ذلك شيء من المغالاة ؟ ألا يجوز الآن بشأن الفلاح كما يجوز وتشاؤم قد يولع فيه ؟ ألا يجب التفكير فيما كانت عليه الحالة منذ نحو خمسين سنة ؟

لقد احتفت الأوبئة الفتاكة التي كانت تحل صيفا ثقيلا على الريف من حين إلى آخر فثمة اليوم أطباء ومولدات وصيادلة لم يكونوا من قبل، وكم في الحقول من آلات عصرية كانت مثلا كانت تقوم بمساعد الرجال فأصبحت اليوم تؤدي بالآلات ، كذلك نقص عدد ساعات العمل .

لقد كان الفلاح يرتدي ثيابا أقل استيفاء لحاجته من مثلها الآن ويستعمل مقدارا من الصابون أقل مما يستعمله اليوم . وقد ألغيت السخرة وازداد توطد الأمن وسهل الانتقال عما كان عليه من قبل وأنشئت المدارس المجانية وشيدت المستشفيات .

إن الماضي كان ولا ريب أسوأ حالا من الحاضر إلا أن ذلك لا يكفي لتبرير الحاضر فمن الحالة الراهنة قد علت الصيحات بالشكوى . وقد دلت الإحصاءات على أن نسبة المصابين بتدرن الرئوي قد تبلغ ٧٠ ٪ في بعض القرى و٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ في بعض الآخر . وربما كان ٨٠ ٪ من سكان الريف مصابين بالأمراض المتوطنة كالبهارسيا والانكليستوما والملاريا وغيرهما وأن النسبة المئوية لهم فيما يقال تزداد باطراد .

وهذا ترى في تقريرات اللجان الرسمية وغيرها أرقاما كل ما فيها يبعث على القلق .

ولما كان الحديث قد دار في ظروف كثيرة على هذه المسائل بيني وبين أصدقاء مصريين من ذوي الشأن فالذي أراه أنه يجب ألا يركن بصفة قاطعة إلى هذه الأرقام إذ لم يكن في العهد الغابر إحصاءات . ومنذ بضع سنين صحت العزيمة على القيام بها ولكن الحالة الإدارية للبلاد لم تكن تساعد على ذلك ، وهذا ما يدعو إلى الشك في صحتها . على أن أرقام هذه الاحصاءات على فرض الغلو فيها أو الاستناد إلى بعض ما فيها من الشغل الشاغل للمفكرين. وقصارى القول لقد تم شيء من الإصلاح ولكن الحالة الراهنة ما زالت سيئة ، ولابد من العمل . أما أولا فمن باب الإنسانية لأن الفلاح مهما يقع من أمر استسلامه فإنه ولا شك يشكو فقره وبؤسه وتصعضع صحته . وأما ثانيا فمن الوجهة الاقتصادية لأن من معالجة

مشكلة سوء سكان وليس هناك دواء شاف لمرض ولكن كل دواء يساعد على تخفيفه) ان مسألة توسيع نطاق صناعات ومسألة الهجرة إلى السودان وغيره من المناطق .

وسواء كان الغرض استخدام العمال في الصناعة أم في ترحيل الفروريين فلا بد من أن كون نصيب عود وأكثر تحملا مما هو عليه الفلاح الآن .

ويعتقد بعضهم أن سبب المرض بسيط وأنه معروف وهو قلة التغذية ، ولكن هذا التأكيد ليس من شأنه أن يجعل المشكلة في الإمكان بل من الواجب محاولة بذل بعض الجهود . وقد أجريت تجربة مفيدة بناء على اقتراح مدير أسيوط لتحسين تغذية ٣٠٠٠ ولد من تلاميذ المدارس التي تتعهدها ٥٤ قرشا لكل ولد طوال السنة المدرسية ، والظاهر أن هذه التجربة قد أسفرت عن نتيجة مرضية ولا يصعب بذل مثل هذه الجهود في المديريات الأخرى ولكن ذلك لا ييسر تعميمه على جميع سكان القرى وحيرنا أن نعلن الصعوبات من أن نخفيها ، وقد أصاب المسيو ميوست في إشارته إلى ذلك حين قال " إن زيادة نصف قرش لا تغرق اليوم على حر كل عامل من المليونين ونصف المليون من عمال الزراعة أي نحو خمسين في السنة قد تستلزم أخذ خمسة ملايين من الجنيهات من سيرهم وهذا لا يمكن تحقيقه دون أن نعرض اقتصاد بلاد لهذه اضطرابا خطيرا " .

على أن هناك من يزعم أن مسألة قلة التغذية مبالغ فيها وأن غذاء الفلاح كاف على الدوام حتى اليوم ، وهذا أمر لا تسمح به حالة الاقتصاد المصري ، وسكان القرى به مرضون بل هو يزعم أن الفلاح حسن اليوم غذاءه عما كان عليه بالأمس .

" لقد كان حظ الفلاح في غذائه منذ نحو خمسين سنة على خير كان يشعير والذرة الرفيعة فيه بنسب لا كبيرة ، وكانت الذرة الشامية تعد من الأطعمة الفاخرة . وأما حم فقلما كان يأكل الفلاح لحم ضأن أو لحم مرات في السنة لا غير ، وذلك في أيام الأعياد الكبرى والمواسم الدينية ، وكان لبنه تنقصه المواد الدهنية والأزوتية ، أما اليوم فقد تغير الحال فحل محل الذرة الشامية محل الشعير ، وصار الأرز وزيادة استهلاك السمن وقت نسبة خمسين بعد أن كانت من الموارد الثانوية والحبوب كالعدس واللوبيا والفول وغيرها ، ومن اللحوم كالخضراوات واللحوم كلها وما أشبهها ، وبعد أن كان الفلاح لا يأكل غير أربع أو خمس مرات في السنة أصبح يأكل بضع مرات في الشهر كما أن استهلاك السكر قد زاد " [1] .

وقد لا يخلو هذا الزعم من الصحة ، على أن غذاء الفلاح ولو أنه تحسن اليوم قليلا لا يزال غير كاف وقد تصح أن من جراء سوء التغذية وجهل الفلاح للقواعد الصحية تفشت

---

[1] المسيو برنجيش .

الأمراض المتوطنة فزادت الحالة خطورة واشتد ضعفه . وهناك بعض إحصاءات دقيقة يمكن لأحدها تثبت ما نقوله نذكر منها على سبيل المثال الاحصاءات الخاصة بتحويل الأراضي المتاخمة لمناطق خاضعة لأي مستديم شهير . فمن نسبة المصابين بالبهارسيا قد ارتفعت في غضون ثلاث سنوات في إحدى القرى من ١٠ ٪ إلى ٤٢ ٪ وفي أخرى من ٧ ٪ إلى ٥٠ ٪ وفي غيرها من ١١ ٪ إلى ٦٤ ٪ وذلك في مديرية أسوان من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٧ . وعلى جملة فإن الجميع متفقون على تغيير حالة رطوبة الجو في مصر قد زاد من انتشار الملكوبات وتكاثرها . وبعد استمرار الرطوبة استمرارا لم يعهد من قبل على تفشي أمراض كانت موجودة وزاد من هولها . أضف إلى ذلك أن الحضارة الحديثة على ما لها من بعض الحسنات لم تخل من الأضرار ، وقد شكت مصر وما فتئت تشكو من تعاطي المخدرات التي يرجع انتشارها إلى الأمراض المتوطنة ، فإن الفلاح يحاول أن يجد في إفراطه في تناول هذه العقاقير المهيجة دواء لغرارة ضعفه .

زد على كل هذا ما يشاهد في القرى من مخالفة للقواعد الصحية كالقذارة العامة وسوء الظروف المحيطة بحالات الوضع (الولادة) وقلة العناية بالطفولة وكثرة البرك والمستنقعات الذباب وانتفاء المياه الصالحة للشرب والجهل والاستسلام .

على أنه يجب ألا يتبادر إلى ذهن القارئ الغريب عن هذه المسائل — عند اطلاعه على هذه الصفحة السوداء — أن مصر غير مبالية بها ، فكم أثير غبار هذه المسألة من أعلى المنابر وعلى صفحات الجرائد وفي تضاعيف المجلات ، وكم ارتفعت أصوات منذرة بالخطر الداهم .

وفي شهر نوفمبر من سنة ١٩٣٩ م يخرج حضرة صاحب السعادة علي الشمسي باشا من بسط هذه المسألة بحذافيرها في مجلس النواب ، وهناك تقرر ما تقوم به الحكومة وبجراءات اتخذت من بعد إثارة المسألة في البرلمان ، ولكن من الخطأ أن نعتقد أن في وسعنا أن نصل بهذه التدابير في تعبيرات حاسمة عاجلة ، وذلك لأن معظمها لا يؤدي في الواقع إلا قليلا في الغرض المنشود . أن في مكنتنا أن نقرر أنه يجب أن يتمتع الفلاحون بين عشية وضحاها بحياة تتوافر فيها الثروة الصحية ويحصلوا على المياه الصالحة للشرب والخدمات العمومية والمستوصفات الصحية والملابس الضرورية ، ولكن تقرير الشيء لا يكفي لتحقيقه .

إن بين إعراب الشارع على أمنيته وبين تقرير الاجراءات وتنفيذها والعقود التابعة تقوم العراقيل وتمر الأعوام ، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل . فقد سبق في سنة ١٩٣٧ أنه قد قدر لنفقاتها ستة عشر مليونا من الجنيهات توزع بالتطبيع على عدة سنوات وقيل في سنة ١٩٣٨ إن هناك ٤٠٠٠ قرية

محرومة من هذه المياه، وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار وقد اقترب الموعد المضروب .

لقد كان التفاؤل كبيرا ؟ على أنه لا بد لنا من الاعتراف بأن مثل هذه الأعمال يتطلب وقتا طويلا واعتمادات مالية جسيمة جدا لكن هذا لا يمنع من القول بأن السير فيها كان بطيئا .

لقد قالوا وكرروا القول بأنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التى هى مصدر العدوى وقد أعلن رسميا فى سنة ١٩٣٧ أن هنالك ١٠٠٠٠ فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات ، ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من عشرة الآلاف المذكورة الى ذلك التاريخ سوى ٢٨٠ فدانا .

أما فيما يتعلق بالمستشفيات والشؤون الصحية فقد بذلت جهود كثيرة فأنشأوا مستشفيات ووحدات صحية متنقلة ، غير أن معالى الدكتور على باشا ابراهيم وزير الصحة العمومية قد شدد فى فبراير سنة ١٩٤١ فى توجيه الأنظار الى عدم كفاية ما عمل فى هذا السبيل ونبه الى خطورة الحالة وضرورة وضع برنامج نهائى ينفذ بما لا مزيد عليه من الدقة فى خمس أو سبع السنوات المقبلة .

وبحث أن شب حريق سنة ١٩٣٦ فى قرية ميت فارس فى مديرية الدقهلية (وعدد سكانها ٣٦٠٠ نسمة وعدد بيوتها ٤٠٠) فكاد يأتى عليها برمتها وقرر ولاة الأمور إعادة بنائها على نظام القرى النموذجية وقدرت النفقات فى بدء الأمر بثلاثين ألف جنيه ثم زيدت الى ٦٠٠٠٠ جنيه ووقع الاختيار على الموضع وأعلن عن المشروع بطريق المقايسات والمناقصات ثم لم ينفذ شيء من ذلك فاضطر المنكوبون بما دفع لكل أسرة من تعويض يتراوح بين جنيه وثمانية جنيهات أن يرمموا — بقدر الامكان — بيوتهم الحقيرة بأنفسهم .

ولكن سواء كانت هذه الاجراءات خاصة بالأمور الاقتصادية أو بالأمور الصحية فان معظمها يقتضى — ليكون فعالا — الحصول على تعاون الفلاح أو على الأقل موافقته ، وهذا التعاون لا تكون له قيمة إلا إذا أدرك الفلاح ما فيه من لفائدة ، فما فائدة الطمبة ان لم يعن بها ؟ وما فائدة تزويد القرى بالمياه الصافية النقية إن ظل الاعتقاد بان المياه الكدرة أصلح منها ، وما فائدة تجفيف المستنقعات ان عادت الى التكون بسبب الإهمال . وماذا يفيد شفاء شخص من البلهارسيا وهو لا يكاد يبرأ منها حتى تقوده قلة احتراسه الى التعرض لأسباب المرض فيصاب بها ثانية .

ولا بأس من أن أذكر هنا مثالا من أمثلة الجهل وقلة الإدراك وهو أن أحد الملاك من محبي الخير والاحسان أعطى أحد فلاحيه قطرة ليعالج بها عينى ابنه وبعد أيام قليلة علم أن الفلاح دفعته الحاجة الى الزجاجة فرمى القطرة التى فيها دون أن يستعملها ! .

وفى هذا السبيل تعترضنا مصاعب كبيرة ترجع الى عدم وجود هيئات محلية وخلو القرى من جماعات من شأنها أن تكفل تنفيذ واحترام الاصلاحات التى بدأت بها الحكومة وتفهم الأهلين ضرورة هذه الاصلاحات وفوائدها .

ويخيل إلى أنهم لا يقدرون تمام التقدير خطورة هذه العقبة التى تقف فى وجه الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى مصر، ومنشأ ذلك هو حالة البلاد الاجتماعية . ففى البلاد أقلية مثقفة من الرجال وعدد كبير من الأميين منتشر فى كثير من القرى فى طول البلاد وعرضها يعيش عيشة خالية من وسائل الراحة . لا يستطيع الذين فى وسعهم إرشاد الفلاحين وتشجيعهم أن يختلطوا بهم ويعايشوهم ولا لوم فى ذلك ولا تثريب ؛ وكل ما فى الأمر أنها حالة يجب أن تعتبر من الأركان الأساسية التى تؤثر فى كل إصلاح اقتصادى واجتماعى .

فماذا تفعل الحكومة ؟ إنها تقرر إصلاحات عظيمة وتشرع فى أعمال كبيرة يمكنها وحدها أن تضطلع بها باعتمادات يقرها البرلمان وتحث على العمل ، ولكن الذى يجب أن يستفيد من هذه الاجراءات والأعمال هو الفلاح وهو رجل على الفطرة ومستسلم بطبيعته بل هو أكثر استسلاما مما كان يجب أن يكون بسبب إعيائه الناجم عن سوء صحته .

إن معظم الاصلاحات الاجتماعية تقف فى سبيلها العقبات أو يسحب عليها ذيل النسيان إذا لم يعامل الفلاح بالصبر ولم تنطو هذه المعاملة على الاخلاص . وفى بعض الأحيان على التضحية وانكار الذات . فهل من المستطاع أن يطلب ذلك من موظفين لا يعيشون بين الفلاحين وعليهم فوق ذلك بحكم وظائفهم واجبات لا مفر لهم من تأديتها .

كلا ، ولا سيما أنه ليس فى القرى — كما تقدم لنا القول — ما يغرى بالإقامة فيها .

ولكى تصل الحكومة الى ما ترجوه لمشروعاتها من النجاح تلجأ الى وسائل الاكراه ، ففى ايتعاق بمكافحة البلهارسيا تفكر فى سن قانون ينص على وجوب معالجتها وتتبع مراحلها وطرق الوقاية التى يجب اتخاذها ومنع العدوى مع معاقبة المخالف بالغرامة والحبس .

وقد تكلموا عن قانون يجعل العناية بعيون الأطفال إجبارية الى بلوغهم السنتين من العمر، وهم يريدون منع الاستحمام والتبول فى الترع والمصارف . وإلا وقع المخالف تحت طائلة العقاب .

نعم إن قانوننا يفرض العقوبات على مخالفيه قد يكون فى بعض الأحيان وسيلة للتغلب على ما فى الفلاحين من جمود وعدم اكتراث . ولكن يجب ألا نغتر أو يغرب عن بالنا ما يمكن أن يؤدى اليه مثل هذا التشريع من تجاوز الحد فى تطبيقه . فمثل هذا القانون لا يكفى فى أكثر الأحيان إن لم يدرك الفلاح فائدته أو يرغب فى الاستفادة منه . وأما من ناحية الحكومة فهل ينتهى اليها — وليس هناك هيئات محلية فيها الكفاية — ما يلزم من الأعمال وما هو ممكن أو غير ممكن ؟

نخشى أن يكون الجواب بالنفي . ألم تقرر في بعض الأحيان إصلاحات مهمة ثم كان من جراء ما ذكرنا أنها لم تطبق أو طبقت على وجه غير مرض .

ولكن الذي لا يمنع الأداة الحكومية الادارية أن تقوم به مباشرة يمكن أن يباشره بعض الأفراد دائما من الحكومة تشجيعا ومعاضده وهنا أريد أن أقول كلمة عن الأعمال الأولى الجليلة العديدة التي قام بها جماعة من الأفراد وهي « الجمعية المصرية لمدرسات الاجتماعية » فهذه الجمعية التي أنشأها منذ بضع سنوات نفر من ذوي الهمة والغيرة أطبائهم من المصريين قد بدأت في إعداد الأداة الجوهرية لعملها من مهذبين اجتماعيين (من الفتيان) وزائرات صحيات (من الفتيات) أقول الأداة الضرورية على سبيل التشبيه وإن كانت الكلمة غير محلها لأنها توقع في ذهن السامع معنى الجمود في حين أن الواقع هو بخلاف ذلك لأن المقصود منها رسل من الشبان يجب أن يجمعوا الى شيء من الخبرة الصبر والاخلاص والوطنية ، أي أن ينظروا الى مهمتهم كرسالة وطنية أكثر منها الى عمل مأجور.

أما ما تعمله هذه الجمعية — بعد تكوينها وتدريبها لمهذبين الاجتماعيين — فهو أن ترسل الى القرية التي يراد إصلاحها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية بعض هؤلاء الشبان (وأكثر ما تكون البعثة مؤلفة من عامل اجتماعي وزائرة صحية) فيقيمون في القرية ستة أيام في الأسبوع ، وهناك يختارون منزلا شبيها بكثير من المنازل الأخرى يرتبونه على النظم الصحية ويجعلون منه عيادة يجهزونها بالخاجات الضرورية للاسعافات الأولى والولادة وينشئون فيه مصحة (دوش) بسيطة جدا ويعدون فيه للاستقبال مكانا صغير مزودا بمذياع للتسلية ومن شأن هؤلاء الشبان أن يتصلوا بالسكان وأن يسعوا في سبيل اكتساب ثقتهم ثم يعملوا على تحسين حالة معيشتهم من حيث النظافة وإنشاء المطعمات وتركيب الأدوات الصحية وردم البرك ، وفي الوقت نفسه يجري العمل فيما هو متعلق بالميدان الاقتصادي من تحسين طرق عمل وتدبير أنعام بدلوية صغيرة تعمل في أوقات فراغ يجني منها بعض المكسب (كتربية دودة القز في المنازل) ولما كان بيع الشرنق من الأمور السهلة فان هذا العمل إذا اعتنى به مدة شهرين يكفل للأسرة فوق دخلها ربح عشرة جنيهات في السنة وهو ربح لا يستهان به بالنسبة الى الفلاح . وإن في محل التجربة متسعا للأعمال على اختلاف أنواعها .

وفي الوقت نفسه يجب على هؤلاء الشبان أن يدرسوا حالة كل أسرة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية ويعملوا لها بطاقات ، ولكي تكون التجربة من هذه الناحية ذات أثر فعال كاد يكون من الضروري أن تقيم في العزبة التي تجرى فيها التجربة سنة أو سنتين على الأقل وحدة صحية حكومية أي العناصر الضرورية مستشفى متنقل مع طبيب يكثر من التردد على القرية

ولإدارة العمل ومراقبته وتتبع ما تم منه تؤلف من أهل القرية لجنة يشترك فيها بعض أشخاص من أعضاء الجمعية من ذوى العلم والخبرة بالمسائل الاجتماعية والطبية أو ممن يهتمون بمثل هذه التجارب .

ومثل هذه التجارب إذا أجريت بتعقل ودقة وإخلاص تحاط بأحسن التمهيد مآلها تهذيب الفلاح وتحسين حالته وبحث ما هو ضرورى وما يمكن عمله بغير كثير من النفقات ودراسة الأشياء الوهمية التى لا يمكن تحقيقها إذ يجب ألا يغيب عن البال بعض عناصر المسألة . فمن بين المصريين ملايين يعيش فى المتوسط الواحد منهم أن ينفق فى سبيل معيشته حتى فى الشهر ، والأسرة فى الريف — الذى يقطنه عادة من خمسة أشخاص — متوسطه أن تكتفى فى معيشتها بمبلغ يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ جنيها فى السنة ومصر بسبب كثرة عدد سكانها ليست بالبلد الغنى وليس فى وسعها القيام بإصلاحات تتطلب نفقات باهظة ، وبالتالى يستحيل تحقيقها .

أما الحكومة ومن وجبنا إنصافها فقد أدركت ما فى هذه التجارب من فائدة وعملت على تذليل الصعوبات التى تعترضها ونوفق ذلك فإن فى البلاد هيئة نافعة من شأنها تشجيع هذه المجهودات ومن قبلها ترك الحرية للقائمين بهذه وهذه الهيئة هى وزارة الشؤون الاجتماعية .

على أن لنا أمنية نود لإعرابها عنها وهى أن تساعد الوزارة هذه الجمعية أو كل هيئة من نوعها على ألا تعمل ما من شأنه أن يؤدى الى اندماج الجمعية فيها أو ضمها اليها ، فلا أصيبت بالعقم مجهودات هى فى حاجة الى أشياء غير الجمود والبطء الادارى .

وقد يكون فى كلامنا هذا شىء من الشدة نحو الحكومة ولكنا لا نقصد منه القدح فى الموظفين فإن أولئك الذين يعملون بإخلاص فى جمعية غير حكومية كالجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية غير عابئين بما يلاقونه فى سبيل ذلك من تعب لم يتمتعوا به من حرية فى العمل تمكنهم من بذل مجهودات تعود بالفائدة ، إن هؤلاء يحسون أنفسهم لا يمكنهم أن يعملوا لتلك الجمعية وللغير وشعروا أنهم مقيدون بسلاسل الإجراءات الادارية ، وكثير من أولئك الذين يعملون فى الجمعية ويخصصون لها هم فى موقع من الموظفين .

وهذه التجارب لم تخرج حتى اليوم الا فى قريتين [1] بدأ العمل فيهما منذ أقل من سنتين ومن الطبيعى أنه لم يحدث فيهما شىء من المعجزات . وهذا الإصلاح الذى تم فيهما لا يكون له التأثير الذى تحدثه فى النفس زيارة القرى النموذجية التى تعد من المستشفيات أو مشاهدة مستشفى أنشئ حديثا أو سيارة صحية مستوفية لجميع الشروط مما لا يمكن الحكم معه بأن فى المستطاع عمل عدد كاف منها .

---

[1] المايل بمركز شبين الكوم وعدد سكانها ١٠٠٠٠ نفس وشطانوف بمركز أشمون وعدد سكانها ٥٠٠٠ نفس

وهاتان القريتان هما من القرى الفقيرة ، ولكن أسباب النظافة أخذت (أقول أخذت) تتوافر فيهما ، ومن يزورهما يشعر بسرور السكان وتقديرهم للجهود التى بذل لأجلهم وبحبوتهم وبر الأطفال يذودون عنهم الذباب الذى ما انفك يلاحقهم — وهذا ولا شك نجاح يذكر — وقد مهد فيهما السبيل لأعمال يدوية مثمرة وجمعيات تعاونية وكفلت فيهما الاسعافات الطبية المستعجلة .

وقد سألت أولئك الشبان الذين كانوا هناك يؤدون عملهم بإخلاص والفخار ملء قلوبهم باعترافهم أن التقدم بطىء . ومما قالوه بأن الشبان والأولاد هم فى مقدمة المدركين لفائدة الجمعية والمتعاونين لها فى عملها وبليهم النساء فهن لا يعرضن أعمالها وربما كان للوضع (الولادة) والعناية بالأطفال شأن فى ذلك لأنهما مما يسهل الاتصال بهن . أما الرجال فهم أقل اهتماما من الجميع . على أنه لا يصعب الوصول — بقليل من النفقات — إلى شىء من النجاح من الميسور توطيده والاحتفاظ به وتعميمه .

ولا مناص إزاء العمل الاجتماعى الواسع النطاق الذى يجب القيام به فى مصر أن يميز بين ما هو مستطاع وما هو — مع الأسف — غير مستطاع ، وبين النجاح الذى يدوم والتحسينات الوقتية الفرارة بمظاهرها .

وقد كتب فى هذا الموضوع المسيو مريت غالى من كبار المشتغلين بهذه المسائل فأبدى ملاحظة جديرة بالاعتبار وهى أنه "لا سبيل إلى الوصول إلى حل صائب لمسائلنا الاجتماعية إلا على ضوء بحث عام يتناول شؤون حياتنا الاجتماعية فى مظاهرها المتعددة" .

والواقع أن الذى تحاول " الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية " عمله فى القرى التى تجرى فيها التجارب إنما تعمله على ضوء هذا البحث .

وهذا على ما أظن يصلح أن يكون نواة لطريقة يمكن أن تؤتى ثمرها إذا شجعتها وزارتا شؤون الاجتماعية والصحة العمومية بسخاء وإدراك ، ولكن لا بد لهذه الجهود من أن تنتشر وتتكاثر . وقد شرعت الجمعية فى تجربتين تقتضيان على التوالى مبلغ ٦٠٠ و٨٠٠ جنيه حسب أهمية القرية مع العلم أن وزارة الصحة العمومية تساعد المشروع ماديا بأقسامها ووحداتها الصحية .

وهناك تجربة ثالثة ستشرع فيها فى قرية من قرى الوجه البحرى وقد تقدمت شركة مصرية لتحمل نفقاتها .

غير أنه لا بد من إجراء مثل هذه التجارب فى عشرات من القرى فى مختلف المناطق وحينئذ يمكن الحكومة أن تتخذ من هذه التجارب الكثيرة بعد مقابلة بعضها بالبعض خططا عملية مضمونة لاستعمال الاعتمادات المخصصة بالشؤون الاجتماعية .

وفى وسع الأفراد أن يتقدموا فى إجراء هذه التجارب فيعمد كبار الملاك مثلا إلى إجرائها فى القرى الداخلة فى مزارعهم ، أو تقوم بعض الشركات أو الجماعات بإجرائها فى قرى يقع اختيارها عليها . ومما تجدر الإشارة إليه أن المدائد الخاصة بمكية ومصحة الأملاك الأميرية والجمعية الزراعية بمكية وشركة وادى كوم امبو قد قامت بعمل مثل هذه التجارب فكانت النتيجة باعثة على الارتياح .

وواضح مما ذكرته فى هذه العجالة أن الغرض ليس هو استكشاف شىء جديد أو دواء شاف لجميع الأمراض بل هو الوصول إلى طريقة حسنة يجرى عليها فى العمل الاجتماعى وينصرفها إلى الحقائق .

وفى هذه المسألة المتصلة بأهل الريف — وهى مسألة متشعبة الأطراف كغيرها من المسائل الاجتماعية فضلا عن أنها مثيرة للخواطر — يجب التفرقة بين مسألة العدد ومسألة النوع . وهذه التفرقة لا بد منها لدرس الموضوع وتحليله ، وغنى عن البيان أن هاتين المسألتين هما فى الواقع متداخلتان ومرتبطتان الواحدة منهما بالأخرى .

ولكى يقل عدد سكان الريف أرادوا أن يوسعوا نطاق الصناعة ، ولكن هذا التوسع يتطلب عمالا أقوياء البنية .

إنهم يتحدثون عن هجرة إلى السودان ولكنها تقتضى فلاحين يصلحون لها .

إن ما يتمناه الجميع هو أن تقل الزيادة فى عدد السكان وأن يقل عدد الأطفال ، غير أنه يجب أن تكون هناك وحدات اجتماعية واقتصادية صالحة للعمل ، وعليه يجب الاهتمام كله بمسألتى العدد والنوع فإن عليهما يتوقف مستقبل البلاد .

مارسيل فانسنو